

تطور النظام الرأسمالي وتنامي ظاهرة العنف في البلدان النامية (ظاهرة العنف كأحد إفرازات فشل الدولة الوطنية في ظل تطور النظام الرأسمالي في القرن الحادي والعشرين)

د. اشتى عثمان خورشيد - جامعة صلاح الدين

م.م. سعيد محمد كريم - جامعة كowie

ومحاضر في جامعة حياة الاهلية - اربيل - م.م. زانا مجید صادق - جامعة كowie

ملخص

أن سياسات السوق الحرة وحركة السلع ورؤوس الأموال الأكثر حرية لم ترفع هذه الإتجاهات جميع القوارب، بل أغرت بعضها في أعمق الفقر. وكلما ازداد عدد الذين يشعرون بأنهم أسوأ حالاً من سواهم، تحول التوتر والاحباط المتزايد إلى مرضيات أقوى على العنف والتطرف. لقد توسيع الفجوات التاريخية بين البلدان الفقيرة والغنية بصورة أكبر من ذي قبل خلال العقود الأخيرتين من القرن العشرين، وخصوصاً في مجال الاقتصاد، وانشرت ثقافة العنف بفضل وسائل الإعلام. كل هذه التطورات، أدت إلى تعزيز ظاهرة العنف. أن إخفاقات التنمية، والتفاوت الصارخ في مستويات المعيشة، والبطالة، وتدني مستويات الحياة والعيش الكرييم، من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف. لذلك نلاحظ بوضوح في العديد من البلدان النامية، أن القاعدة الاجتماعية التي تغذي جماعات العنف، وتتوفر لها الكادر البشري والحماية، هي مدن الصفيح وأحزمة البوس التي تضرب طوفقاً رمياً ومادياً على كبريات المدن العربية. فالمجتمعات المهمشة قابلة لأن تغذي ظاهرة العنف، لأنها ببساطة مجتمعات لا تحيا حياة طبيعية. إنه المجتمع المرشح للعنف بكافة أشكاله وأدواته.

الكلمات المفتاحية: العنف، الدولة الوطنية، البلدان النامية.
المقدمة

أوائل القرن العشرين المنصرم يشير إلى أن بداية التغيير التكنولوجي لم تحدث تطويراً ملحوظاً في النظام العائلي والنظام الاجتماعي، بل أخذت في تقديم مجموعة من القيم الاجتماعية، والإنساني، وعليه فقد تسببت قوى الحداثة صدمات إجتماعية، وتجلت ذلك في الطقوس، والإنحراف، وتبادل المنازع. ولم تقدم فلسفة متماسكة موضوعية للفرد، والمجتمع، والحياة، وعليه فقد أصبحت الصراعات الفردية ترمي إلى تغيير شرط الحياة الأخلاقية، والروحية، والمادية، وهنا تكمن القضية، وهي ضرورة إبتكار سنن جديدة للعيش تتحدى تلك القيم الحاكمة. أن ما يجري في عصتنا الراهنة من تحول باتجاه توسيع رأس المال والعلمة الاقتصادية والثقافية، ينتج مجموعة من المعضلات الأخلاقية التي كانت قد طرحتها تكنولوجيا قرن العشرين المنصرم، وأزمنتنا الحالية في الحياة الأخلاقية ليست سوى عواقب الصدمة التي حدثت نهاية القرن العشرين، ونشرتها وسائل الإعلام على نحو متزايد، والكثير من الهزات التي تعرض لها القرن المذكور كالحروب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وإحياء الأصولية الدينية، والتلوث البيئي، كل ذلك أدى إلى صعوبة الوصول إلى حلول أخلاقية حقيقة للمشاكل الاجتماعية، والخلافات الوطنية، والصراعات الدولية. الإشكالية التي ينطلق منها البحث هي ظاهرة التطرف والارهاب وماهي مفرداته السياسية والثقافية والدينية؟ هل زاد التطرف والارهاب في ظل النظام الرأسمالي؟ هل للتغير طبيعة رأس المال وتركيبة السكانية دور في زيادة البطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبالتالي التطرف وخاصة في البلدان النامية؟ لماذا يقع الارهاب والتطرف في مجتمع دون آخر؟ هل وسائل الإعلام عملت على تغذية العنف والتطرف؟ هل نمو التجارة الدولية وتحرير التجارة من القيود وفرت الأدوات اللازمة للارهاب والتطرف؟ وفي ضوء هذه التساؤلات نصوغ الفرضية التي تتطرق منها البحث وهي العلاقة بين تنامي ظاهرة العنف والتطرف سواء من جانب الأفراد أو الجماعات وبين ملامح الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية للنظام الرأسمالي وطبيعة تركيب رأس المال، والتي أدت بدورها إلى تهميش البلدان النامية، وسحق أغلب الطبقات الإجتماعية في هذه البلدان، وتوسيع حلة الفقر المفرغة إلى أبعد حدود.

مدخل

أولاً: تاريخ ومفهوم العنف

يؤكد أغلب المؤرخين والمفكرين بأن تاريخ البشرية هو تاريخ العنف، حيث تشير المصادر التاريخية أنه منذ عصور الفراعنة حتى وقتنا الحاضر أي خلال ما يقارب (٥٥٠٠) عام الماضية وقع في أنحاء المعمورة ما يقارب (١٥) ألف حرب وصراع ولم تعش البشرية في حالة ونام وسلام إلا في غضون ثلاثة سنتين ليس أكثر، فمنذ وقت غير بعيد في القرن السابع عشر قتل (٣,٣) مليون إنسان، وفي القرن الثامن عشر قتل (٢,٥) مليون إنسان، وفي القرن التاسع عشر قتل (٥,٥) مليون إنسان، أما الحربان العالميتان فقد حصدا روح (٩,٥) مليون إنسان في الأولى، إن التاريخ لم يثبت لنا أكثر من أن أغلب الحروب والحضارات التي قامت حتى الآن كان عمدتها الدم والمجامجم، جمامج الفقراء بدءاً من

الملايين التي سُحقت تحت حجارة الفراعنة ووصولاً إلى الملايين الإفارقة وهنود الحمر، والتي ستبقى جرحاً غائراً في ضمير البشرية^(١).

إن تغلب المظاهر السياسي للعنف على باقي المظاهر العنفية يكاد يبدو أن العنف لا يتمظهر ولا يتجسد إلا عبر السياسة، وتغيب الأشكال الأخرى الاجتماعية والثقافية، فالأسرة على سبيل المثال لا الحصر، في المراحل الأولى لنشأة الأسرة الأبوية كان الرجل يملك الحق في أن يقتل زوجته كما يقتل عبده، وكان يملك أيضاً حرية قتل أطفاله دون مساعدة أو محاسبة، فالنساء والأطفال الذين يملكون الأب كانوا يُسمون بالعبيد ويستشهد العلما على ذلك بأن أصل كلمة أسرة (Family) في أصلها اللاتيني قد اشتقت من كلمة (Familia) ومعناها عود أو العبيد الذين يملكون رجل واحد^(٢).

ورد مصطلح العنف في المنجد كما يلي: عُنْفٌ - عُنْفًا وعَنَافَةٌ: لم يرق به وعامله بشدة فهو عنيد. عَنَفَةٌ: عامله بشدة (لامه بشدة) عتب عليه. أعنف الأمر: أخذ بشدة، والعُنْفُ: ضد الرفق، الشدة والقساوة، المعنفة: ما يدعو إلى العنف اعتنف المجلس: تحول عنه. تعنص كان ذا صلف وزهو وخفة (أدعى بما ليس فيه)، والعامنة تقول عنفه فهو معنف. أي أن العنف في العربية هو خلاف الرفق^(٣).

أما الإرهاب يعرف على أنه أفعال الجماعات المنشقة عن النظام السياسية أو التيار العام في المجتمع، الذي يوجه أفعاله ضد نظام سياسي معين، أو رموز هذا النظام، من أجل إحداث تغيير يتحقق وأهداف هذه الجماعات. ويختلط مفهوم الإرهاب بهذا المعنى مع مفهوم العنف السياسي الذي يرتبط بالأفعال المنظمة التي تهدد النظم السياسية، وقد يختلط الإرهاب بالعنف السياسي عندما يصبح التعبير عن الرأي السياسي إرهاباً، ومع ذلك فإن هناك ميلاً إلى وضع خطوط تمييز الإرهاب عن العنف السياسي. على اعتبار أن الإرهاب يرتبط بفكرة بث الرعب والخوف في نفوس الأفراد والجماعات؛ فالعنف السياسي إذا تحول إلى فعل يهدد الجماهير، ويعرض حياتهم للخطر، فإنه يتحول إلى إرهاب، وتتصبح حياة أي فرد في المجتمع مهددة بالخطر، أحياناً يرتبط مفهوم العنف بالتبشير والتوظيف الإيديولوجي، إذ يكون من جهة فعلاً نضالياً نبيلاً ويكون في الجهة الأخرى فعلاً اجرامياً. وعلى العموم فالعنف هو سلوك أو فعل يتمس بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف إستغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة غير متكافئة للقوة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى. هناك سعي إلى ربط ظاهرة العنف بالتطور البيولوجي والتطورات التقنية والإجتماعية للبشر فإذا قارنا الإنسان بغيره من الكائنات نلاحظ أنه أقل قوّة، إذ لا تتوفر لديه من أسلحة طبيعية وغرائز عنيفة، ولكن له ذكاء يمكنه من إنشاء أدوات، ووسائل تقنية فتاكة^(٤).

ولقد حاول العلم الحديث الإثبات بالإختبار حول علاقة العنف بالجينات، وقد احتمم الجدل عام (١٩٦٥) نتيجة دراسة وجدت أنه من (١٩٧٠) مريضاً في مشفى عقلي في (اسكتلندا) عشر لدى (٣٥) في المائة منهم على صفي (xyy) غير عادي، ولقد عاد الجدل إلى الظهور مرة أخرى عام (١٩٩٢) عندما كان يتم الإستعداد لعقد مؤتمر حول العنف والجينات، إذ اتهم الأميركيون من أصول إفريقية المؤتمر بأنه غير متوازن ويعطي الإنطباع بأن الجينات هي الدافعة للعنف بدلاً من أن تكون واحدة من عدد من العوامل المساهمة في ذلك^(٥).

هناك من يرى أن العنف ظاهرة لابد من وجودها في المجتمع وعلى كافة مستوياته، وبما أنه ظاهرة ملزمة للإجتماع الإنساني أوجد الإنسان جهازاً للردع، وما الحرب إلا وسيلة من وسائل الردع، والردع عفن منظم. فالإنسان ذئب للإنسان (هوبز) والميل للعدوان طبيعي بسبب الإجتماعية الإنساني (ابن خلدون). لا يمكن تصور قيام حضارة بدون نظام القمع تمارسه أجهزة بوليسية مباشرة، ولكن يتم تحويله إلى أنظمة عقلانية، وقيم وإنفادات، التي تؤلف الحياة اليومية في مختلف أشكالها من التربية الجماعية والإعلام والتوجيه والثقافة. إن صيرورة القمع يتبعها السلوك الإجتماعي العام وتتقاقيها الأنماط العليا للفرد، وبذلك يتم إستبهانها من داخل الإنسان وتوجه سلوكه، وقبلاً لها بالتنازل عن حريته دون أن تتاح له فرصة بالشعور أصلاً بفقدانها الحاجة إليها. أن المجتمعات الديمocrاطية هي التي تستطيع دون غيرها تناول مسألة العنف ودراستها في حين تكتفي المجتمعات الأخرى باستعماله وممارسته سراً أو جهراً، وإذا أصبح مشكلة العنف مشكلة فلسفية أي موضوع بحث فلوفي فإن ذلك يدل على مدى أهميته في مجتمعاتنا المعاصرة^(٦).

ولكن هل قامت المجتمعات الديمocrاطية، بدراسة مسألة العنف والوقوف على أسبابه الحقيقة، لأن كل التاريخ يمكن أن يُرد إلى إستبعد الإنسان في الواقع الأمر، وإن العنف ليس سوى وسيلة، وأن الغاية هي المنفعة الإقتصادية، وما دامت الغاية أكثر أساسية، من الوسيلة المستخدمة من أجل الحصول عليها فإن الجانب الإقتصادي من العلاقة هي أكثر أساسية في التاريخ من الجانب السياسي.

(١) جان بوريس (وآخرون)، الكتاب الأسود للرأسمالية، ترجمة، انطوان حمصي، ط١، دار الطليعة الجديدة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٣٥١-٣٥٤.

(٢) جاسم العايف، المرأة والجنس بين الاساطير والأديان (مجلة القافة الجديدة، بغداد، العددان ٣٢٢-٣٢٣، ٢٠٠٦) ص ٢٣.

(٣) محمد بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٥٨.

(٤) العفيف الأخضر (وآخرون)، أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧، ص ١٧٢-١٧٩.

(٥) سهيل العروسي، العنف مقدمات ونتائج (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان ١٤-١٣، ٢٠٠١) ص ١٢٢.

(٦) عبد الرضا الطuan (وآخرون)، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج ١، وزارة التعليم العالي، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٠-٤٣.

ثانياً. العنف وتوسيع نطاق المدن:

إن مشهد العنف المعاصر في مجتمعاتنا تقوه جماعات وتنظيمات تتسب إلى الدين، وترفع شعاراً ومشروعأً لأجندتها وأهدافها. وحين التأمل العميق في هذه الظاهرة، نكتشف أن القراءة الدينية أو الفهم الديني لهذه الجماعات، هو عامل من عوامل جنوح هؤلاء إلى الأخذ بأسلوب العنف. وليس معنى هذا، ولا ينبغي أن يفهم منه، أن العنف يجد جذوره أو مرجعه في العقيدة الدينية على نحو ما يذهب إلى ذلك كثيرون! بل معناه أن نسق القيم المتشبع بالدين لدى هذه المجتمعات يجد نفسه أحياناً في صراع مع منظومات جديدة من القيم، ويجد عسراً في التكيف معها، إن الشكل الأكثر تجسيداً للعنف في عالمنا المعاصر هو "الإرهاب" وقد تعرض هذا المفهوم للتشويه والتوظيف السياسي فما هو مقاومة مشروعية ضد الاحتلال يقع بنظر القوة المسيطرة تحت خانة الإرهاب^(١).

أثناء الثورة الفرنسية مارس زعماء ذلك العهد وفي مقدمتهم (روبيبيير، وسان جوست، ودانتون)، العنف السياسي على أوسع نطاق فقد قطع هؤلاء بالمقصلة رؤوس أربعين ألفاً من الفرنسيين الذين كانوا يعدون يومئذ (٢٧) مليون نسمة. أما المعتقلون فقد بلغ عددهم نحو (٣٠٠) ألف إنسان. إذن فالإرهاب المعاصر ظاهرة أوروبية المنشأ وقد دشنـت الثورة الفرنسية (١٧٨٩) الإرهاب بمفهومه الحديث ومارسته باسم الشعب ودافعاً عن الشعب، وتولـت أمره لجان منبثقة من الشعب. وفي القرن التاسع عشر ظهرت حركات ومنظمات سياسية في أوروبا استخدمـت الإرهاب وسيلة لبلوغ أهدافها السياسية، ومن أبرز هذه الحركات حركة الفوضوية والعدمية ويجـمع بينهما أساس فكري واحد، هو رفض السلطة بكل أشكالها وتهـيم المؤسسات السياسية والإقصادية بالقوة، وتمجيد حرية الفرد. وفي القرن العشرين بـرز في أوروبا مفكرون وفلسفـة أـسـبـغـوا الشرعـية على العنـف رـداً على الإـسـتـلـابـ الذي يـمارـسـهـ المـجـتمـعـ الإـسـتـهـلاـكـيـ الرـأسـمـالـيـ تـجـاهـ الفـردـ (هربرـتـ مـارـكـوزـ) وـصـفـ نظامـ المـجـتمـعـاتـ الصـنـاعـيـةـ المتـقـدـمـةـ بـالـعـدـوـ وـبـرـ الإـسـتـعـانـةـ حـتـىـ بـالـوـسـائـلـ غـيرـ المـشـروـعـةـ، إنـ لمـ تـؤـثـرـ الوـسـائـلـ المـشـروـعـةـ فـيـ مـواجهـةـ ذـلـكـ النـظـامـ^(٢).

لقد أصبحـتـ كلمةـ الإـرـهـابـ "مـصـطـلـحـ مـتـداـلـاـ"ـ فـيـ الـخـطـابـ السـيـاسـيـ الـمـعـاـصـرـ وـكـانـتـ أـورـوـبـاـ هيـ المـوقـعـ الذـيـ أحـيـاـ هـذـهـ الـكـلمـةـ وـأـعـطـاهـ مـعـانـيـ مـتـعـدـدـاـ استـمـدـهـاـ مـنـ الـفـلـسـفـاتـ الـتـيـ سـوـغـتـ إـسـتـخـدـمـ الإـرـهـابـ كـوسـيـلـةـ،ـ وـيـرـتـبـطـ الإـرـهـابـ الـدـوـلـيـ بـوـجـهـ عـامـ بـأـزـمـةـ بـنـيـوـيـةـ فـيـ النـظـامـ الـعـالـمـيـ وـيـوجـهـ خـاصـ بـالـغـرـبـ وـبـالـنـظـامـ الرـأسـمـالـيـ،ـ الـذـيـ يـعـانـيـ خـلـلاـ مـنـهـجـياـ أـسـاسـياـ انـعـكـسـ عـلـىـ النـظـامـ الـعـالـمـيـ،ـ وـكـوـنـ الأـسـاسـ فـيـ خـلـقـ دـائـرـةـ الـعـنـفـ الـتـيـ لـوـدـتـ الإـرـهـابـ،ـ وـهـذـهـ الـأـزـمـةـ الـبـنـيـوـيـةـ هـيـ أـزـمـةـ رـؤـيـةـ حـضـارـيـةـ فـيـ أـسـاسـهـ،ـ قـدـ وـضـعـ الغـرـبـ أـيـ النـظـامـ الرـأسـمـالـيـ لـنـفـسـهـ مـقـايـيسـ لـاـ يـعـرـفـ بـهـاـ لـغـيـرـهـ،ـ وـيـرـيدـ فـرـضـهـاـ عـلـىـ النـظـامـ الـعـالـمـيـ فـمـقاـوـمـةـ النـازـيـةـ مـشـرـوـعـةـ بـكـلـ الـأـسـالـيـبـ وـفـيـهـاـ الـكـفـاحـ الـمـسـلـحـ أـمـاـ مـقاـوـمـةـ الـإـسـتـعـمـارـ وـالـإـتـحـالـلـ أـوـ الـإـسـتـعـمـارـ النـاعـمـ فـهـيـ غـيرـ مـشـرـوـعـةـ،ـ وـلـذـاـ فـهـيـ إـرـهـابـ فـيـ نـظـرـ تـلـكـ الرـؤـيـةـ الـغـرـبـيـةـ.ـ وـيمـكـنـ تـصـنـيـفـ الإـرـهـابـ فـيـ ثـلـاثـ فـنـاتـ،ـ وـهـيـ إـرـهـابـ ضـدـ نـظـامـ قـائـمـ بـهـدـفـ الـإـطـاحـةـ بـهـ وـإـسـتـبـدـالـ نـظـامـ آـخـرـ،ـ إـرـهـابـ مـضـادـ يـقـومـ بـهـ النـظـامـ ضـدـ أـعـدـائـهـ وـلـوـ عـبـرـ حدـودـ دـوـلـتـهـ،ـ إـرـهـابـ تـلـجـاـ إـلـيـهـ ثـوـرـاتـ بـعـدـ وـصـولـهـاـ إـلـىـ السـلـطـةـ بـغـيـةـ تـصـفـيـةـ آـثـارـ الـعـهـدـ السـابـقـ.ـ وـقـدـ تـمـارـسـهـ بـعـضـ مـنظـمـاتـ الـتـحرـيرـ الـوطـنـيـ الـإـرـهـابـ عـنـ شـنـ حـربـ تـحرـيرـ وـاسـعـ النـطـاقـ أـوـ عـنـ مـواجهـةـ قـوـةـ مـسـلـحـةـ أـقـوىـ مـنـهـاـ بـكـثـيرـ أوـ مـنـ أـجـلـ نـشـرـ الـقـلـقـ وـالـفـرـزـ بـيـنـ قـوـاتـ الـاحتـالـلـ^(٣).

ثالثاً: إـرـهـابـ الدـوـلـةـ وـتـتـيـنـ تـوـمـاسـ هـوـيـزـ.

أـخـطـرـ أـشـكـالـ إـرـهـابـ هـوـ "إـرـهـابـ الدـوـلـةـ"ـ وـيعـنـيـ إـرـهـابـ الدـوـلـةـ "أـنـ تـسـتـخـدـمـ الدـوـلـةـ نـفـسـهـاـ أـوـ الـجـمـاعـاتـ الـتـيـ تـعـملـ بـإـسـمـهـاـ أـوـ هـيـ أـجـيـرـةـ لـهـاـ مـنـ أـجـلـ إـرـهـابـ الـآـخـرـينـ فـيـ خـارـجـ الدـوـلـةـ وـقـدـ يـكـوـنـ هـؤـلـاءـ الـآـخـرـونـ دـوـلـةـ أـوـ جـمـاعـةـ أـوـ أـفـرـادـ وـتـسـتـخـدـمـ الدـوـلـةـ،ـ الـقـوـةـ الـإـقـصـادـيـةـ أـوـ السـيـاسـيـةـ أـوـ الـإـعلامـيـةـ أـوـ الـعـسـكـرـيـةـ أـوـ الـعـلـمـيـةـ هـوـ عـنـفـ الدـوـلـةـ لـأـنـهـاـ هـيـ الـتـيـ تـحـكـمـ وـسـائـلـ الـعـنـفـ مـثـلـ الـجـيـشـ وـالـشـرـطةـ وـالـسـجـونـ وـكـلـ وـسـائـلـ الـقـوـةـ،ـ وـلـانـهـاـ جـهـازـ يـحـتـكـرـ السـلـاحـ بـحـسـبـ تـعـرـيفـ عـالـمـ الـإـجـتمـاعـ الـأـلـمـانـيـ (ـمـاـكـسـ فـيـرـ)،ـ وـالـدـوـلـةـ عـنـدـمـاـ لـاـ تـكـوـنـ مـمـتـلـةـ لـسـكـانـهـاـ تـكـوـنـ عـلـاقـهـاـ بـالـمـجـتمـعـ قـعـ وـعـنـفـ،ـ فـبـدـلـاـ مـنـ اـنـ تـكـوـنـ الدـوـلـةـ وـكـلـ مـؤـسـسـاتـهـاـ فـيـ خـدـمـةـ الـمـجـتمـعـ يـكـوـنـ الـمـجـتمـعـ وـالـدـوـلـةـ فـيـ خـدـمـةـ السـلـطـةـ السـيـاسـيـةـ،ـ وـبـالـأـخـرـىـ الـفـنـةـ الـمـتـسـلـطـةـ عـلـىـ مـقـالـيـدـ الـحـكـمـ،ـ وـهـذـهـ الـفـنـةـ تـمـارـسـ الـعـنـفـ بـكـلـ وـسـائـلـهـاـ تـجـاهـ الـمـجـتمـعـ،ـ وـهـذـاـ الـعـنـفـ يـتـشـرـبـ الـمـجـتمـعـ وـيـكـمـنـ فـيـهـ،ـ اـذـ اـنـهـ لـاـ يـتـسـرـبـ بـلـ يـكـمـنـ فـيـ الـمـجـتمـعـ وـيـحـاـوـلـ أـنـ يـجـدـ لـهـ مـنـافـذـ أـوـ قـوـاتـ لـلـخـرـوجـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ ذـلـكـ إـنـ أـكـثـرـ الـبـلـدـانـ الـمـنـطـقـةـ خـاطـسـتـ حـرـوـبـ عـدـةـ وـلـلـاسـبـابـ مـتـعـدـدـةـ وـالـتـيـ خـلـفـتـ مـئـاتـ الـلـاـلـفـ مـنـ الـضـحاـيـاـ وـالـمـعـوـقـيـنـ وـالـأـسـرـيـ وـالـأـيـتـامـ هـيـ نـتـائـجـ هـذـهـ الـحـرـوـبـ،ـ وـهـذـهـ الـحـرـوـبـ شـلـتـ الـمـجـتمـعـ،ـ لـذـلـكـ هـنـاكـ جـيلـيـنـ اوـ رـبـماـ ثـلـاثـةـ تـشـرـبـتـ هـذـاـ الـعـنـفـ وـاستـقـرـ فـيـ الـنـفـوـسـ وـالـعـقـولـ لـتـصـبـ الـلـغـةـ الـوـحـيـدـةـ الـتـيـ تـعـرـفـهـاـ الـأـجيـالـ الـحـالـيـةـ هـيـ لـغـةـ السـلـاحـ وـالـمـنـاخـ السـاـيـكـوـلـوـجـيـ هـوـ مـنـاخـ الـعـنـفـ،ـ لـتـكـوـنـ اـزـاءـ مـجـتمـعـ غـيرـ مـتـعـودـ عـلـىـ مـجـالـسـ بـعـضـهـ الـبـعـضـ وـحلـ الـمـشاـكـلـ بـالـطـرـقـ السـلـمـيـةـ وـالـقـانـوـنـيـةـ،ـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ الـكـمـيـاتـ الـهـائـلـةـ مـنـ الـأـسـلـحـةـ الـتـيـ اـنـتـشـرـتـ بـيـنـ اـفـرـادـ الـمـجـتمـعـ نـتـيـجـةـ لـلـتـجـارـةـ الـغـيرـ الـمـشـرـوـعـةـ،ـ اوـ تـسـليـحـ مـخـتـلـفـ فـنـاتـ الـشـعـبـ مـنـ قـبـلـ السـلـطـةـ الـحـاكـمـةـ^(٤).ـ إـضـافـةـ إـلـىـ الـفـوـضـيـ الـتـيـ عـمـتـ أـغـلـبـ الـبـلـدـانـ الـعـرـبـيـةـ

(١) الـاـصـوـلـيـاتـ الـدـيـنـيـةـ مـنـ مـنـظـورـ عـلـىـ الـاجـتمـاعـ السـيـاسـيـ،ـ مـقـابـلـةـ مـعـ عـالـمـ الـاجـتمـاعـ الـكـنـديـ جـانـ غـيـ فـيـلـانـكـورـ،ـ تـرـجمـةـ عـلـىـ أـسـعـ وـطـفـةـ (ـمـجـلةـ الـاـضـافـاتـ،ـ بـيـرـوتـ،ـ العـدـدـ ٩ـ،ـ ٢٠١٠ـ)ـ صـ ٤٢ـ.

(٢) الـعـنـفـ مـقـمـاتـ وـنـتـائـجـ،ـ سـهـيلـ الـعـرـوـسـيـ،ـ مـصـدرـ سـيـقـ ذـكـرـهـ،ـ صـ ١٣٤ـ.

(٣) جـانـ بـوـدـرـيـارـ (ـوـآـخـرـونـ)،ـ ذـهـنـيـةـ الـإـرـهـابـ،ـ تـرـجمـةـ بـسـامـ الـحـيـارـ،ـ طـ ١ـ،ـ مـرـكـزـ الـتـقـافـيـ الـعـرـبـيـ،ـ دـارـ الـبـيـاضـ،ـ ٢٠٠٣ـ،ـ ٧٧ـ٧٧ـ.

(٤) نـعـومـ شـوـمـسـكـيـ،ـ الـقـوـةـ وـالـإـرـهـابـ،ـ تـرـجمـةـ اـبـراهـيـمـ يـحـيـيـ الشـهـابـ،ـ دـارـ الـفـكـرـ،ـ دـمـشـقـ،ـ ٢٠٠٣ـ،ـ صـ ٨٦ـ٨٠ـ.

بعد ربيع العربي وخاصه في العراق و ليبيا، كل ذلك تمثل عوامل عدم الاستقرار في مجتمعاتنا اليوم وتشكل الشريان الرئيسي التي تغذي الإرهاب والتطرف

يخطأ بعض الكتاب عندما يعتبرون العنف خصيصة أو سمة لدولة أو مجتمع معين، فقد شاهدنا ما حصل في الدول العربية في ربيع العربي هو إنها المنظومة الأخلاقية لدى الدولة مما يقود إلى انهيار المنظومة السياسية، وبالتالي تجد المجتمع يعود إلى منظومات بدائية. يبدو أنَّ الكيانات السيادية للدول الشرق تشهد مراحل حرجة لكيانات مجتمعية وسياسية موحدة، فليس هناك من مؤشرات واقعية لتماسكها كدولة سياسية واحدة، بل هي سائرة نحو التمزق، ويعني هذا دخول المنطقة برمتها في صيرورات جديدة تموت فيها دول وتولد أخرى. بسبب فشل مشروع الدولة والتي تمثل بثلاثي الأبعاد: الإستبعاد والإستبداد والإستبعاد، الإستبعاد مقابل المواطنة، والإستبداد مقابل الديمقراطية، والإستبعاد مقابل التعددية، إنَّ إحياء الهويات العرقية وطائفية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، ونكرص الولاء للدولة هي نتائج تلك الثلاثية: الإستبعاد والإستبداد والإستبعاد، والذي مهد للصراعات المجتمعية في ظل الشائبة الثابتة التبعية والخلف التي أفرزتها سياسة رأس المال في البلدان المختلفة وخاصة العربية عبر التاريخ^(١).

الإرهاب بصورة عامة يشبه حلقة مغلقة يدور فيها الطرفان الجلد والضدية ولا سبيل إلى الخروج منها إلا بإزالة أسباب القهر والظلم وليس بمنع المقهورين من الإحتجاج والتمرد. أن العنف قد أصبح مستحيلاً على مستوى القوى العظمى، وذلك نظراً لكون بعض المنظمات العالمية قد حافظوا بما فيه الكفاية على الوعي والتعقل، تظهر لأول مرة في تاريخ الإنسانية بأن الخوف من التبادل العنصري يمنع البشر من استخدام أسلحتهم ليس لأسباب دينية أو تكريمية وإنما لأسباب منطقية. فالعنف ذات طابع متغرس يستغوص أكثر فأكثر إلى داخل المجتمع^(٢).

الإستياء المتعاظم في البلدان المختلفة (ضعف النمو) إزاء الهوة القائمة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة تشكل أرضية خصبة لحركات التمرد والعصيان، وهذه الحركات هي إفراز للتوسع النظام الرأسمالي وجبروت رأس المال، والانتهاكات التي تحطيمه هذا النظام، وهذه الحركات تتخطى على تمرق نسيج النظام الاجتماعي لهذه البلدان، والتي تعمل بدوره على تامي ظاهرة البطالة والعزلة والتعصب. هذا الوضع سيصبح أكثر حسماً مع صيرورة النظام الرأسمالي في إعتمادها على الموارد الإستراتيجية (المقصود النفط) المتواجد في البلدان النامية، وإذ هي تريد أن تنتعم بالإستقرار في هذه المناطق مع ضمان وصوله إلى موارد وحماية شركاتها في هذه البلدان^(٣).

إن المتتبع للسياسة الأمريكية، سيجد مفاعيل لسياسة الإرهاب مجسدة بشكل دقيق على الأرض في مختلف تصرفات الإدارات المتعاقدة في الولايات المتحدة، ويمكن أن تعتبر طرح (فرانسيس فوكويمارا) بمثابة البيان اللبياني، إذ جاءت محاولة "فوكويمارا" في "نهاية التاريخ" لإضفاء المزيد من التأصيل على تلك السياسة، وبما يظهرها كمشروع فلسفى (أيديولوجي) متكامل. وتمتد السياسة الأمريكية للأرض ومظاهر الحياة فيها ومستقبلها. فقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن اتفاقية (كيوتون) التي وافقت فيها أكثر من (١٥٠) دولة بالإجماع على بروتوكول تقليل انبعاث الغازات التي تسبب في الاحتباس الحراري، وبموجب هذا البروتوكول تلتزم الدول الصناعية بتخفيف إنتاجها من هذه الغازات بمقدار (٥٪٢) على مستوى إنتاجها لمثل هذه الغازات في عام (١٩٩٠). وفي مؤتمر تغير المناخ الذي عقد في (كيوتون) في اليابان في شهر كانون أول (١٩٩٧) وفي هذا البروتوكول وافقت دول الإتحاد الأوروبي على خفض إنتاجها من غازات التي تسبب في الاحتباس الحراري بمقدار (٨٪) والولايات المتحدة الأمريكية بمقدار (٧٪) أما اليابان وكندا وهنغاريا فستقلل من إنتاجها لهذه الغازات بمقدار (٦٪) وتمهدت روسيا وأكرانيا ونيوزلندا على المحافظة على مستويات إنتاجها من غازات التي تسبب في الاحتباس الحراري التي كانت تنتجها في عام (١٩٩٠). وهذا السلوك العدوانى على الأرض ليس مستغرباً من الولايات المتحدة الأمريكية^(٤).

رابعاً: البنية السكانية ومصادر التطرف والعنف.

هناك اعتبارات فردية وأسرية واجتماعية عديدة تسهم في ظهور أشكال مختلفة من العنف، فالعوامل البيولوجية - مثل المرض العصبي يمكن أن يجعل الفرد مسؤلاً إلى العنف، في حين أن الإهمال العاطفي أو الإساءة الجسدية في الطفولة المبكرة يمكن أن تحدث الأثر ذاته لدى الطفل بفضل النمو المتغير لجهازه العصبي المركزي. كما يمكن للأسرة أن تعلم النزعة العدوانية، رغم إغفال هذا الأمر غالباً، وذلك لدى الأسر التي تعزز مثل هذا السلوك وتتلذله بنقله من الآباء إلى الأبناء ومن البيت إلى الشارع.

إضافة إلى أن العادات الاجتماعية والممارسات الدينية -كنزعة الإعتذار بالرجولة تغذي السلوك العنيف. وأخيراً فإن المؤسسات، كالمحاكم والشرطة تستطيع ردع العنف إذا ما قامت بوظيقتها على أحسن وجه، أو أنها تيسّرُ الطريق إلى العنف وتمهد إذا ما كانت غير فاعلة. وعلى الرغم من أن الطبيعة والتربية والثقافة كلها جوهريّة في فهم جذور السلوك

(١) علي سموك ، الانقسامات المتعددة في المجتمع الجزائري (مجلة الإضافات، بيروت، العدد ٩، ٢٠١٠)، ص ١٢.

(٢) سهيل الروسي، حوار الحضارات بين الواقع والطموح، ط١، دار النبات، دمشق، ٢٠٠١، ص ٨٥ - ٨٦.

(٣) ج. تيمونز روبيرس و ايما هايت ، من الحادثة الى العولمة، ترجمة، سمر الشيشكلى، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤، ص ١٧٥ - ١٧١.

(٤) زين العابدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ١٨١ - ١٨٢.

العدواني، إلا أنها لا تعين على تفسير تمازج أعمال العنف خلال العقود الأخيرتين من القرن العشرين. وما يساعد على فهم هذه الظاهرة هو فحص الواقع الديمغرافي الأساسية التي تهيئ المناخ لمزيد من العنف.

تنزع الجريمة بما فيها جريمة العنف إلى بلوغ ذروتها في سن مبكرة. فالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨ و ٢٤) عام يرتكبون جزءاً كبيراً من جرائم العنف، ويشكلون أكبر جزء من ضحايا العنف. ولا تختلف هذه النتيجة اختلافاً كبيراً باختلاف الثقافات. إذ إن الإتجاهات الديمغرافية قد رفعت من حجم القطاع السكاني ذي النزعة العدوانية إلا وهو الشباب^(١). وفي العراق حسب إحصائيات الأمم المتحدة لعام (٢٠١١) تشكل نسبة الشباب التي تتراوح أعمارهم بين (١٥ - ٢٤) عام (٢٠%) من مجموع السكان، وتنشر البطلة بين هذه الفئة بنسبة (٤٠%) وبذلك تشكل الأرضية الخصبة للجماعات الإرهابية وتفشي ظاهرة العنف.

يلقي هذا الإتجاه ضوءاً على جانب بارز من معلم السلوك العدواني، وهو: إذا ما حدث عدوان مرأة، فإنه ينزع إلى أن يتكرر". العنف يولد العنف إذا ما تعلمت المجتمعات بأكملها أن تحل نزاعاتها باللجوء إلى العنف. وهناك مسألة أخرى مثيرة للإهتمام وهي أثر كثافة السكان على النزعة إلى العنف. فقد زاد نسبه سكان مدن بصورة تصاعدية خلال العقود الأخيرتين من القرن العشرين. كانت نسبة الذين يقيمون في المدن عام (١٩٧٥) لا يزيد عن ثلث سكان العالم، ولكن هذه النسبة سوف تتضاعف عام (٢٠٢٥). وتوجد علاقة متباينة بين معدلات الجريمة، ومعدلات تمازج حجم المدن. فاكتظاظ السكان يعزز السلوك المعادي للمجتمع ويسهل إختفاء مرتكبي الجريمة وبقائهم مجهولين، ويقوي من نزعة محاكاة أعمال العنف. فالمدن الكبيرة تساعد في المزيد من التفكك الاجتماعي- ومن غياب مفهوم المجتمع، الأمر الذي يجعل العنف دائماً في وضعية الدفاع عن النفس بضراوة، خصوصاً في مناطق العاصمة الكبرى، وهناك اتجاه آخر يستحق مزيداً من التفكير والتأمل وذو صلة بارتفاع نسبة العنف هو إزدياد عدد الأطفال غير الشرعيين في المناطق النائية خصوصاً في بعض البلدان مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية، والبرازيل وكينيا وكولومبيا. هؤلاء الأطفال يمكن أن يبدأ حياته بدورة من الحرمان وسوء المعاملة، والإهمال، والفشل المدرسي والإختلال الوظيفي في السلوك، الأمر الذي يقوده إلى العنف^(٢).

خامساً: التأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام

يكشف التقىم السريع في تقنية الاتصالات أيضاً جانباً مظلماً. فمن جانب إن سهولة الحصول على وسائل الإعلام بصورة واسعة جعلت معرفة إتساع الفروق في الدخل أكثر وضوحاً، مضاعفة بذلك عدد البلدان والناس المدركون للتباهي فيما بينهم، فيما بين المعوزين والمتخمين في العالم. ومن جانب آخر نقل إنفجار شبكة الإعلام إلى أقصى حدود الكرة الأرضية، مقدمة بذلك نماذج عنف للأطفال وجيل الصاعد.

على الرغم من أن الإتجاهات السكانية ساعدت على تامي ظاهرة العنف، فإن التكامل الكوني المتسامي قد فجر الصدق. وبرغم التقىم التكنولوجي، وخصوصاً في مجال الاقتصاد، إلا أنها فاقمت اللامساواة في الدخل في جميع أنحاء العالم، ونشرت ثقافة العنف بفضل الاتصالات المتزايدة ووسائل الإعلام المعاصرة، فلا يمكن أن تغفل الأسباب الاقتصادية والعوامل الاجتماعية في بروز ظاهرة العنف؛ وذلك لأن آليات العنف تتحرك صعوداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية، وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة. موضوع العنف، يجذب نحو الأخذ بقراءة إقتصادية، بدليل أن ظاهرة العنف هذه ليست خاصة بالبلدان النامية، على الرغم من أنها تعيش جميعها ومن دون استثناء-الوضع ذاته، إذ عمّ الخراب عمرانها الاقتصادي، وأخل بتوارثها المالي. إن البنية التحتية للعنف قائمة في معظم البلدان النامية على ما فيها من تفاوت، وصيغته ظاهرة مادية يومية مرتئى بتوفير بنية فوقيّة هي إيديولوجيا العنف، وتعني بها -على وجه التحديد- الإيديولوجيا السياسية التي توسيع لجماعة من الناس أهدافاً لحركتهم الاجتماعية، وتنتج لهم أطراً لتعبئة طاقتهم الاجتماعية، والتغيير عنها. وهو ما ينطبق أمره على أي مشروع سياسي آخر، كي ينتقل من القوة إلى الفعل، بلغة (أرسطوطاليس) أو من الفكرة إلى الواقع، بلغة (كارل ماركس)، وإلى توافر درجة ما من التناوب والتتوافق بين الشروط الموضوعية والشروط الذاتية. وعلى ذلك فإن في جوف كل مجتمع مختلف اقتصادياً واجتماعياً عنفاً أو شكلاً من العنف^(٣).

لقد توسيع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية بين البلدان الفقيرة والغنية بصورة أكبر من ذي قبل خلال العقود الأخيرتين من القرن العشرين، حتى ضمن البلد الواحد، شهدت العشرون السنة المنصرمة فروقات حادة في اللامساواة في الدخل، إذ يعد العامل الأكبر في تفسير تنوع "جرائم واشكال العنف" في بلدان العالم، أن الركود الاقتصادي المدید قد أسفر في اليابان عن تزايد العنف، إذ ارتفعت نسبة جريمة العنف بمقدار (١١%) عام (١٩٩٩) من جانب آخر يُشير تحليل المعطيات الواردة في عمليات المسح التي تجريها الأمم المتحدة إلى وجود علاقة قوية بين تزايد

(١) بول كوليير، مليار نسمة تحت خط الفقر- لماذا تخفق البلاد الاشد فقرًا في العالم؟ وما الذي يمكن العمل حال ذلك؟، ترجمة، هيثم جودت، دار الحبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ٤٦-٥٠.

(٢) مایرا بوافینیک و ر.موریسون، العيش في عالم أكثر عنفاً، ترجمة، يحيى ابراهيم (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان ١٠-٩، ٢٠٠٠، ص ٧٤).

(٣) ج.تيمونز روبيس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠-١٧٨.

اللامساواة وترابط جرائم القتل. إذ إن زيادة نقطة واحدة في معامل جيني (Gini) في بلد ما -معامل جيني هو قياس عدم المساواة في الدخل- تقرن بزيادة نقطة واحدة في معدل جرائم القتل^(١).

ويبدو أن الفقر كذلك يولد مستويات أعلى من العنف. ليس الفقر بحد ذاته هو المتهם بمعنى من المعاني بل المتهم هي مجموعة من الخصائص المترتبة بالفقر، مثل إرتفاع عدد السكان، وكثافة البيوت إضافة إلى إنخفاض القدرة على الحصول على الخدمات، تعد بعض الآراء القائلة بأن الفقراء ربما يكونون أكثر احتمالاً لممارسة العنف وخاصة العنف المحلي.

سادساً: الامساوات في التبادل التجاري بين البلدان وتعزيز جذور العنف

إن التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي قد أنتج استقطاباً لم يسبق له مثيل منذ آلاف السنين. ففي أوائل القرن التاسع عشر لم يتجاوز مدى التفاوت الأقصى في توزيع الثروة بين (%) من سكان الكوكب نسبة الواحد إلى اثنين. وبعد قرنين من التوسع الرأسمالي صارت هذه المعادلة نسبة الواحد إلى ستين، بينما انكمشت نسبة سكان المراكز إلى (%) فقط من سكان الكوكب. الاستقطاب المتزايد في هذه المرحلة، ومن ثم أنواع "الفقر" الناجمة عنها، فلاحظ أن قيام منطق التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي على أساس "سوق متغيرة"، أي الميل إلى تكون سوق عالمية للمنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها ميل مواز إلى إندماج أسواق العمل عالمياً وتتجلى في المرحلة الراهنة (مرحلة أزمة التراكم) ظواهر متعددة من التفاوت الاجتماعي، والفقير يمكن أن نسميه أشكالاً من "تحديث الفقر". فلا تزال مجتمعات الأطراف تعاني من حجم كبير "لبيش احتياتي" من قوى العمل، يستحيل امتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالي، وتركيب رأس المال الحالي، وخاصة في إطار إنفتاح على العولمة الاقتصادية وإطلاق حرية الأسواق دون تقدير يذكر. فالمنافسة في هذه الأسواق المفتوحة تفترض ترسيخ الإستثمارات في مشروعات تمتلك أموالاً هائلة نظراً لاحتياجات التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يتقلص الإهتمام برفع مستويات الإنفاقية في القطاعات التي تعمل فيها أغليبية قوى العمل. ويمكن أن نعدد بعض الأشكال المستحدثة من التفاوت والفقير في تفاقم التفاوت في توزيع الدخل على الأصعدة المحلية (في جميع بلدان العالم) وعلى الصعيد العالمي (بين الغرب من جانب والشرق والجنوب من الجانب الآخر). انتقال ظواهر الفقر في الجنوب من الريف التقليدي إلى المدن والعواصم الكبرى من خلال هجرة المهاجرين في الريف (تكوين مجتمع "ريفي" داخل المدن). وتوقف آليات توسيع حجم الفئات الوسطى، ودخول هذه الفئات في مرحلة إنخفاض حاد. إذن فإن اختلال التوازنات الاجتماعية لصالح تحكم رأس المال تحكم أحدى الجانبين يمثل السبب الرئيسي في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي والفقير، وإن بشكل مستحدثة^(٢).

التقرير العالمي الصادر عن الأمم المتحدة في (١٩٩٩) حول الجريمة والعدالة يربط العولمة بارتفاع صناعة العقاقير غير الشرعية وإرتفاع نسبة الجرائم ذات العلاقة بالعقاقير. وإن نمو التجارة العالمية في كل شيء من المعلوماتية إلى النسق الاستهلاكي وإتساع الحركة الكونية للعقاقير والبنادق. وفي ضوء ذلك تضاعف إنتاج أوراق الكوكابين مرتين، وتضاعف إنتاج الأفيون أكثر من ثلاثة مرات خلال تسعينيات القرن العشرين. لقد قدرت تجارة العقاقير غير المشروعة بـ(٤٠٠) بليون دولار أمريكي (حوالي %٨ من التجارة العالمية) عام (١٩٩٥). وتشير الدراسات إلى أن نصف عمليات السطو والسرقة التي اقترفت في بريطانيا قد ارتكبها مدمنون على المخدرات^(٣).

يدرك أولئك الذين يعيشون في مجتمعات العنف الشديد أن العنف ييتز قدرأً من الرسوم والضرائب بدلالة النمو الاقتصادي الضائع، العنف يعيق النمو الاقتصادي بفضل تدمير رأس المال المادي والبشري، وإفتقاد المستثمرين والمستهلكين معاً للثقة. والعنف ينسف كذلك قدرة الناس على أن يعيشوا حياة طبيعية ومنتجة. فقد أدى الخوف من القتل في مدن الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنخفاض عدد الراغبين في العمل ليلاً، الأمر الذي أسف عن خسارة ما لا يقل عن (٤) بليون دولار أمريكي عام (١٩٩٦). كما تم توثيق نتائج مماثلة في فنزويلا حيث صرحت حوالي (٢٥%) من المستجيبين لدعوة الاستثمار في البلاد بأنهم يهددون ساعة العمل بسبب الخوف من الجرائم. لا يؤثر العنف فقط على الرغبة في العمل والتغييب عنه، بل له كذلك آثار عميقة على إنتاجية العمل. بيد أن تكاليف العنف تذهب إلى أبعد من إنخفاض معدلات الاستثمار وإنخفاض إنتاجية العمل. لأن تكاليف منع وتقليل من ظاهرة العنف ومعالجة أسبابها، ومعالجة ضحايا العنف، وإلقاء القبض على الجناة تصل إلى مئات مليارات من دولارات. لقد بلغت التكاليف الطبية التي أنفقت على معالجة ضحايا العنف في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٢) إلى (١٢٦) بليون دولار أمريكي، أي حوالي (٢%) من إجمالي الدخل القومي تلك العام^(٤). هنالك بعض التكاليف يصعب تحديد قيمتها، ومع ذلك فهي على درجة كبيرة من الأهمية، وتشمل هذه التكاليف انتقال العنف من جيل إلى جيل، إذ يتعلم الأطفال السلوك العدواني من آبائهم، وتأكل التماسك الاجتماعي في المجتمعات التي يدمرها العنف.

(١) ستيفن بي جنكينز وجون مايكلايت، منظور جديد للفقر والتفاوت، ترجمة بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٦٢، ٢٠٠٩، ٢٢٣-٢٤٢.

(٢) سمير أمين، مابعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة فهيمة شرف الدين وسناء أبو شقراء، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ١٢٠-١٢٢.

(٣) تقرير التنمية للأمم المتحدة، ١٩٩٩، ص ١٣.

(٤) ماير بوفينيك، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.

الخاتمة

أن التطرف حالة من الجمود والإغلاق العقلي وتعطيل القرارات الذهنية عن الإبداع والإبتكار، وعن إيجاد الحلول في عالم سريع التغير، فإن إنتشار هذه الحالة يكون مهدداً، ليس لتطور المجتمع فحسب، بل لوجوده وإستمراره. وهنا لا بد أن تدرك أن التطرف سبب ونتيجة في آن واحد للتخلف والركود، والتدور في الإن躺ج، إذ أن أهم عنصر في قوى الإن躺ج هو الإنسان، لكي يطور إنتاجه لابد من أن يطور قدراته العقلية، بحيث يكون قادرآ على الإبداع والإبتكار والتجديد. فإذا ما كان أسيراً لأفكار جامدة وعاجزاً عن التفكير، فإن ذلك يجعله متمسكاً بالأساليب البالية القديمة في الإن躺ج. يمثل التطرف دائمآ حيناً إلى الماضي والعودة إلى الوراء، أي أنه يكون دائمآ ذا منحى رجعي أو محافظ في أحسن الأحوال، وبالتالي فإنه يدفع العلاقات الاجتماعية إلى أوضاع بالية لا تلائم تقدم العصر، ويرتبط التطرف بالتعصب بالأعمى، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى صراعات مدمرة داخل المجتمع. يؤدي بالمجتمع إلى التدهور الثقافي والفكري والعلمي والفنى، إنه قتل للإنسان باعتباره كائنآ مبدعاً وخلاقاً. يعطى التطرف الطاقات الإنسانية كافة ويستخدمها في الصراعات والعداء، ويتحول دون تكامل المجتمع. إن الإرهاب والتطرف والعنف لم يأتِ اعتباطاً ولم ينشأ جزأياً بل له أسبابه ودواعيه، ومعرفة السبب غاية في الأهمية ذلك لأن معرفة السبب تحدد نوع العلاج وصفة الدواء، فلا علاج إلا بعد تشخيص.

المصادر

أولاً: الكتب

- ١- العفيف الأخضر (وآخرون)، احداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ط١، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠٠٧
- ٢- بول كوليير، مليار نسمة تحت خط الفقر- لماذا تخنق البلد الاشد فقرآ في العالم؟ وما الذي يمكن العمل حال ذلك؟، ترجمة، هيثم جودت، دار العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.
- ٣- ج تيمونز روبيرت وامي هايت، من الحادثة الى العولمة، ترجمة، سمر الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤.
- ٤- جان بورييس (وآخرون)، الكتاب الاسود للرأسمالية ، ترجمة، انطوان حمصي، ط١، دار الطليعة الجديدة ، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٥- جان بوردييار (وآخرون)، ذئنية الإرهاب، ترجمة، بسام الحجار، ط١، مركز الثقافة العربي، دار البيضاء، ٢٠٠٣.
- ٦- محمد بكر عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح ، دار الرسالة، الكويت، ١٩٨٣.
- ٧- عبد الرضا الطعان (وآخرون)، مدخل الى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج ١، وزارة التعليم العالي، بغداد، ٢٠١١.
- ٨- سهيل العروسي، حوار الحضارات بين الواقع والطموح، ط١، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠١.
- ٩- ستيفن بي جنكينز وجون مايكلايت، منظور جديد للفقر والفاوت، ترجمة، بدر الرفاعي، سلسة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٦٢، ٢٠٠٩.
- ١٠- سمير أمين، مابعد الرأسمالية المتهالكة، ترجمة، فهمية شرف الدين وسناء ابوشقراء ، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣.
- ١١- زين العابدين عبد المقصود، قضايا بيئية معاصرة، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٢- نعوم تشومسكي، القوة والارهاب، ترجمة، ابراهيم يحيى الشهاب، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣.

ثانياً: المجلات

- ١- المرأة والجنس بين الاساطير والأديان ، جاسم العايف (مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد، العددان ٣٢٣-٣٢٢ ، ٢٠٠٦)
- ٢- العنف مقدمات ونتائج ، سهيل العروسي (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان ١٤-١٣ ، ٢٠٠١).
- ٣- الاصوليات الدينية من منظور علم الاجتماع السياسي، مقابلة مع عالم الاجتماع الكندي جان غي فيلانكور، ترجمة، علي أسعد وطفة (مجلة الاضافات، بيروت، العدد ٩، ٢٠١٠).
- ٤- العيش في عالم اكثر عنفاً، مايرا بوافينيك و ر.موريسون، ترجمة، يحيى ابراهيم (مجلة الفكر السياسي، دمشق، العددان ١٠-٩ ، ٢٠٠٠).

ثالثاً: تقارير

- ١- تقرير التنمية للأمم المتحدة ، ١٩٩٩